

التكامل الاقتصادي الدولي: مقارنة نظرية

International Economic Integration: A theoretical approach



عياد محمد سمير*

جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-(الجزائر)

mohammedsamir.ayad@univ-Tlemcen.dz

مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية

تاريخ النشر: 21/جوان/2022

تاريخ المراجعة: 2022/04/04

تاريخ الإستلام: 2022/03/30



ملخص:

يعتبر التكامل الاقتصادي من أبرز المظاهر التي يتسم بها المجتمع الدولي المعاصر، لأنه من أنسب الأساليب لبناء علاقات اقتصادية دولية تعاونية في إطار إقليمي أو عبر إقليمي، حيث اتجهت الدول إلى بناء تفاعلات سلمية خاصة في إطارها الاقتصادي كاستراتيجية جديدة لبناء علاقاتها الخارجية تحقيقا لمصلحتها الوطنية، وبالرغم من الاهتمام الذي لاقاه التكامل الاقتصادي من طرف الدول في شقه العملي، بقي هذا التكامل موضوع اختلاف على مستوى البناء المفاهيمي والنظري، وهو الأمر الذي تحاول هاته الدراسة إيضاحه بالتطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي، تأصيله النظري، مؤشرات، والنظريات المفسرة له. كلمات مفتاحية: التكامل، التكامل الاقتصادي، مؤشرات التكامل، النظرية الوظيفية.

Abstract:

Economic integration is one of the most striking features of the contemporary international community, because it is one of the most appropriate methods for building cooperative international economic relations within a regional or trans-regional framework. States have tended to build peaceful interactions, especially within their economic framework, as a new strategy to build their external relations for their national interests. From the attention given to economic integration by the countries in the practical division, this integration remains a matter of difference at the level of conceptual and theoretical construction, which this study attempts to clarify by addressing this concept

Keywords: Integration, economic integration, integration indicators

*عياد محمد سمير+ mohammedsamir.ayad@univ-tlemcen.dz

Résumé:

L'intégration économique est l'une des caractéristiques de la communauté internationale contemporaine, car c'est l'une des méthodes les plus appropriées pour établir des relations économiques internationales coopératives dans un cadre régional ou transrégional. Les États ont eu tendance à instaurer des relations pacifiques, en particulier dans leur cadre économique, en tant que nouvelle stratégie pour renforcer leurs relations extérieures au service de leurs intérêts nationaux. De l'attention portée à l'intégration économique par les pays, cette intégration reste une question de différence au niveau de la construction conceptuelle et théorique, que cette étude tente de clarifier en abordant ce concept.

Mots-clés: Intégration, Intégration économique, Indicateurs d'intégration.

1. مقدمة

تعتبر ظاهرة التكامل الاقتصادي من أبرز الظواهر التي تنال اهتمام المتخصصين في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية على مدى فترات زمنية مختلفة، فكلما ظهرت الحاجة المنبثقة من عدم التوازن في الحجم الجغرافي، في عدد السكان، في كمية الموارد ومستوى التقدم التكنولوجي بين الدول كلما طرح موضوع التكامل الاقتصادي باعتباره أحد الحلول المناسبة لإشكالية عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها الأساسية. حيث أن الحاجة إلى التكامل الاقتصادي تنشأ عندما تتحقق الدول من وجود أنواع معينة من المشاكل أو القضايا التي تحتاج في مواجهتها إلى العمل المشترك، فبعض هذه المشاكل يتصل بظروف البيئة الدولية أما البعض الآخر فيرتبط بالظروف الداخلية.

لذا تسعى معظم دول العالم نحو إقامة تجمعات إقليمية من أجل الاستفادة من القيم المضافة والمزايا التي قد تنشأها هذه التكتلات الاقتصادية، منها تحرير انتقال البضائع والسلع وعوامل الإنتاج، توحيد المعايير التقنية، تنسيق السياسات الاقتصادية وصولاً إلى السياسات الخارجية والأمنية المشتركة فالموحدة، كل ذلك من أجل تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في التجارب التكاملية. فالإتجاه إلى التكامل الدولي يمثل صفة أساسية في مستقبل العلاقات الدولية وحتمية تفرضها العولمة التي جاءت بأفكار تقضي بضرورة التكتل والاندماج، بعدما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار شملت حدود الدول في الخريطة الجغرافية للعالم ووزن تلك الدول في العلاقات الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي كقوة سياسية واقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية.

1.1. أهمية الدراسة:

تكتسي دراسة التكامل الاقتصادي أهمية بالغة، وذلك لاعتبارات نظرية وعملية، حيث يتناول هذا البحث تقديم المفاهيم الرئيسية المرتبطة بموضوع التكامل الاقتصادي وأهم النظريات والمداخل التي طرحت في هذا الصدد، أو من حيث الاستخلاصات التي تم الوصول إليها بشأن بعض النظريات، كما تأتي هذه المحاولة كمساهمة في تزويد المكتبة الجامعية بدراسة قد تزيل بعضاً من الالتباس والغموض حول موضوع التكامل الاقتصادي: مفهومه، أطره الفكرية، مستوياته.... وربما حثاً للمتخصصين على حدّ سواء على الخوض في نفس الموضوع للإجابة على تساؤلات أكثر عمقا وإفادة.

2.1. الإشكالية والفرضيات:

إن الاهتمام المعاصر بالتكامل الاقتصادي الدولي وخاصة الإقليمي منه، أو ما يطلق عليه بالإقليمية الجديدة **New Regionalism** يشكل بلا شك إحدى الاتجاهات المهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، والاهتمام العلمي بهذا المجال تزامن مع إنشاء عدد من التجارب التكاملية في مختلف مناطق العالم بدءاً بالتجربة التكاملية في أوروبا (الاتحاد الأوروبي) مروراً بالتجارب التكاملية في القارة الإفريقية (على نحو تجربة اتحاد المغرب العربي) وكذا في القارة الأمريكية (كاتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة) كما أنشأت عديد من التجارب التكاملية في آسيا (كرابطة شعوب جنوب شرق آسيا). من هنا تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يمكن قياس نجاح التكامل الاقتصادي وما الإطار النظري المناسب لتقديم تفسيراً علمياً أكاديمياً له؟

وللإجابة على هذا التساؤل، تطرح الفرضيات التالية:

-كلما تغيرت رؤى المعالجة المفاهيمية والتنظرية لظاهرة التكامل الاقتصادي كلما صعبت تحديد متغيرات هاته الظاهرة ومؤشرات قياس نجاحها.

-تؤثر المتغيرات الدولية تأثيراً على صياغة الأطر المفاهيمية والنظرية للتكامل الاقتصادي.

2. مفهوم التكامل:

ترجع الصعوبة في تحديد معنى التكامل إلى الخلاف حول المنظور الذي تعالج من خلاله دراسة التكامل الاقتصادي، فقد ميز الكتاب بين جانبيين أو منظورين للتكامل الاقتصادي، أحدهما الجانب الحركي أو الديناميكي الذي ينظر للتكامل باعتباره عملية **Intégration as a Process** يتم بمقتضاها توحيد وتجميع العناصر المختلفة والتميزة في نسق عضوي أو نظام واحد، أي أن التكامل في هذه الحالة هو النشاط أو الفعل الذي يؤدي في النهاية إلى وضع معين لهذه الأجزاء أو العناصر. أما الجانب الآخر، فهو المنظور الستاتيكي الذي ينظر إلى التكامل على أنه موقف **SituationIntégration as a** أي باعتباره شيئاً ما تحقق بصورة نهائية (البديع، 1988، صفحة 268).

1.2. التعريف اللغوي والموسوعي:

إن البحث عن المدلول اللغوي للتكامل نجد أصوله في الفكر الغربي في الكلمة اللاتينية **integritas** التي تعني تجميع الأشياء وربط الأجزاء المفصولة وتجميعها، وبهذا يحيل مصطلح "التكامل" إلى وجود عناصر مترابطة فيما بينها بروابط متبادلة، والتكامل **Intergration** لغوياً هو الإكمال الذي يعني التمام، وهو فعل خماسي على وزن تفاعل، يشير إلى اجتماع واقتراب أجزاء شيء ما إلى بعضها البعض نحو الكمال والتمام في إطار الكل الذي يجمع بين هذه الأجزاء (نافع).

وقد استخدم الاقتصاديون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي **Integration** وفي اللغة الانجليزية اشتق هذا اللفظ من **Enteger** الذي يعني الشيء المتراكم عضوياً في كل لا يتجزأ.

وورد استعمال التكامل السياسي والاقتصادي في قاموس أكسفورد Oxford على أنه العملية التي تمكن الدول المنفردة من التكامل في تجمعات موحدة (dictionairies)، أما في اللغة العربية فورد التكامل في قاموس لسان العرب بمعنى التمام وهو مشتق من فعل كمل وكامل شيء أي تمت أجزاءه.

وتعرّف الموسوعة السياسية التكامل بأنه حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكّل في مجموعها وحدة أو نظاماً بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أيّ من العناصر المكونة وحدها. وتشير كلمة تكامل أحياناً إلى عملية تحقيق التكامل لا النتيجة ذاتها بالضرورة، ويكون التكامل بين القيادات ومراكز الثقل والفعل في الأطراف المعنية (الكيالي، 1986، صفحة 779).

2.2. التعريف الاصطلاحي:

هناك اختلاف كبير بين المفكرين حول تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج الاقتصادي والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون الاقتصادي وآخرون استعملوا مصطلح التكتل الاقتصادي، ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء المفكرين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بيم مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية.

فأتباع مذهب الحرية الاقتصادية –مثلاً- ينظرون للتكامل الإقليمي على أنه عودة إلى التجارة الحرة أمثال باليسا Ballessa وتنبرجن Tinbergen، حيث يعتبر باليسا (باليسا، 1964) التكامل أنه في المقام الأول هو عملية تشمل الإجراءات الرامية لإنهاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لبلدان مختلفة، وهو ثانياً وضع محدد أو حالة يمكن أن يتمثل في انتفاء مختلف صور التمييز والفرقة بين الاقتصاديات القومية. أما تنبرجن (tnbergen, 1965, p. 142) فينظر للتكامل باعتباره خلق أفضل هيكل مرغوب فيه للاقتصاد الدولي وذلك بإزالة العوائق المصطنعة في وجه العمل الأمثل للتجارة، وإدخال كل العناصر المرغوب فيها للتنسيق والتوحيد.

والملاحظ من هاذين التعريفين أنهما انحصرا في إطار تكامل السوق مع التركيز على تحرير التبادل التجاري كشرط لتوسيع الأسواق والانطلاق عبر مراحل التكامل وكل منهما يركز على التكامل في مجالات التبادل. والتكامل بهذا المعنى، يكون صحيحاً من وجهة نظر الداعين له، باعتباره محصلة لتطور اقتصادي معين يسمح بقيام التبادل التجاري أولاً ومن ثم تحرير هذا التبادل ثانياً وهذا لا يتحقق إلا في البلدان التي حققت تقدماً صناعياً يجعل منها أفضل العملاء بعضها مع البعض الآخر ويعبر عن مستوى متقدم لتقسيم العمل الدولي.

وعلى الجانب الآخر نجد أنصار التوجيه الكامل لإقامة تكامل اقتصادي، حيث يعني التكامل عندهم، بأنه عملية يجري توجيهها بشكل واع ومنظم في سبيل تقسيم عمل دولي اشتراكي وتقريب مستويات التطور الاقتصادي وبناء هيكل حديثة ذات فعالية عالية للاقتصاديات الوطنية وإقامة روابط وثيقة ودائمة بين فروع الاقتصاد وتوسيع أسواق هذه الدول وتحقيق الربط فيما بينها (العديبه).

يؤدي هذا التكامل حسب الطريقة الاشتراكية إلى تعديلات جوهرية في البنية الاقتصادية للدول وفي العلاقات المتبادلة فيما بينها ويهتم بقضايا التنمية المتكافئة وذلك كبدل لنظام عالمي رأسمالي يعتمد على مفهوم السوق وحرية التبادل بين الدول من خلال تفاعل قوى السوق.

ويرى الداعون له أنه يمكن أن يمكن تحقيق التكامل عن طريق قيام الدولة بالمتاجرة وتنسيق الخطط الاقتصادية القومية بدون رفع الحواجز التجارية وبدون استخدام أساليب السوق، ويمكن أن يقتصر على اعتماده الوسائل الإدارية مثل تنسيق الخطط طويلة الأجل والاتفاقيات التجارية الثنائية، والتكامل بهذا المعنى يركز على مجالات الإنتاج وليس التبادل، أي تحقيق تكامل إنتاجي بين مجموعة من الدول بحيث تختص كل دولة بإنتاج السلع أو مجموعات السلع التي تتمتع بمزايا نسبية في إنتاجها، وبحيث يحقق هذا التكتل في المحصلة نوع من تقسيم العمل على مستوى الدول المتكاملة يحقق أفضل أداء اقتصادي لهذه الدول.

إذن نلاحظ بأن الدافع لقيام تكتل يختلف بين كل من الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية أو النامية فهو في الدول الرأسمالية يسعى إلى تحقيق مزيد من الاندماج في السوق العالمية ولكن من موقع أفضل مما تستطيع أن تفعله كل دولة بمفردها، بينما في الدول الاشتراكية يعني إحلال نظام بديل للنظام الرأسمالي العالمي وفي الدول النامية فهو لمعالجة خلل يترتب على الانصياع لقواعد السوق العالمية.

بالرغم من الاختلافات السابقة، يمكن أن نورد بعض التعاريف المقدمة للتكامل:

-تعريف التكامل عند مورتون كابلان (M. Kaplan) (kaplan, 1957, p. 7) هو الطريقة التي تمكّن الأنظمة المختلفة من تطوير علاقاتها المشتركة في مجالات مختلفة من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة، وبما أن "مورتون كابلان" ينتمي إلى مدرسة النظم، فإن التكامل بالنسبة إليه هي عملية تنظيمية فقط، تحاول الأنظمة من خلالها الحفاظ على مصالحها المشتركة وتنظيم العلاقات بينها.

-تعريف التكامل عند روبنسكي (Robonsky): هو الطريقة التي تمكّننا من جمع الأجزاء في الكلّ، فروبنسكي يدرس التكامل دراسة بنيوية، فمثلا المجتمع هو هيكل أو بناء يتكون من عناصر مثله مثل الكائن الحي الذي يتكون من أعضاء مترابطة ومتساندة وتؤدي وظائف من أجل المحافظة على الكائن ككله.

-تعريف التكامل عند كارل دوتش (K. Deutsch): هو امتلاك جماعة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتمائلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي، فكارل دوتش يدرس الاتصال الاجتماعي، أي يجب على المجتمعات تكثيف شبكة الاتصال الاجتماعي.

كما يعرفه على أنه: إنجاز داخل الإقليم للمؤسسات وتطبيقات قوية بشكل كاف وواسعة الانتشار لشكل كاف لضمان الاستمرار لوقت طويل، اعتمادا على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم (مصباح، 2008، صفحة 15).

-تعريف التكامل عند دافيد ميترا ني (D. Mitrany (mitrany, 1971, pp. 532-543) هو نتاج عملية ميكانيكية متمثلة في زيادة التعاون الدولي التقني في مستويات متعددة، وتكثيف وتوزيع الوظائف الدولية لمواجهة مشكلات جديدة وخلق ظروف جديدة.
-تعريف التكامل عند إرنست هاس (Ernest Haas (haas, 1970, pp. 607-646) هي العملية التي يستعدّ بها الفاعلون السياسيون في الدول لنقل ولائهم وتطلّعاتهم وأنشطتهم السياسية إلى مركز جديد ذي مؤسسات تمتلك سلطة الاختصاص على الدول (البديع، 1988، صفحة 272).

أو هو حسب هاس العملية التي تتضمن تحوّل الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعدّدة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسّساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة (بوعشة، 1999، صفحة 167).

-تعريف التكامل عند ليون ليندبيرغ (L. Lindberg (Lindberg, 1970) هي العملية التي تجد الدول نفسها عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض وتوسعي بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون، أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة.
أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد (دورتي و بالالتسغراف، 1985، صفحة 272).

-تعريف التكامل عند فيليب جاكوب (Philippe Jacop) يتضمن بشكل عام إحساسا بالجماعية بين أفراد الشعب في كيان سياسي واحد، وهو ما يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد تجعلهم يشعرون بذاتية خاصة بهم (مصباح، 2008، صفحة 17).

-تعريف التكامل عند بيلا باليسا (B. Ballessa) يعرف باليسا التكامل بوصفه "عملية" و"حالة"، فيوصفه عملية، يتضمّن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الإقليمية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، أما عن كونه حالة، فهو يتمثل في إنتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية. فهو عمل إرادي للحكومات دور كبير في تحقيقه لتجاوز حدود الدولة الوطنية بالتدرج، وفي الإصرار عليه وتتبع إجراءاته.

-تعريف التكامل عند بنتلاندا (Charles Pentland) عرّف التكامل السياسي الدولي في إطار المراوغة في تخفيض أو إلغاء القوة السيادية للدولة القومية الحديثة، فكأن التكامل يعتبر عاملا هاما لتلطيف التعتت السيادي الذي تتورط فيه الدول القومية وذلك من حيث أنّ الولاء سوف لن يكون منغلقا في إطار ضيق بل سيتعدى إلى مساحات أوسع تضم مجموعة من الدول المشتركة في العملية التكاملية (العفاس، 2008، صفحة 37).

-تعريف التكامل عند بوكالا (Donald J. Puchala) اقترح تعريفا للتكامل مفاده أن التكامل هو نظام للعمليات (Process) التي تنتج وتساند نظام التوافقية على المستوى الدولي، ويعتبر النظام الدولي لبوكالا هو ذلك النظام الذي يجد فيه الفاعلون سهولة في تناغم مصالحهم وتسوية خلافاتهم وتحديد المكافأة المتبادلة لتفاعلاتهم (العفاس، 2008، صفحة 38).

-تعريف التكامل عند فريدزماخلوبFritz Machlup(1977, machlup): أشار الاقتصادي ماخلوب بدايةً إلى أن مصطلح التكامل الاقتصادي قد استخدم أول الأمر في التنظيم الصناعي للإشارة إلى مجموعات المشروعات الصناعية المتكاملة، ثم عمّم على وحدات اقتصادية أكبر وهي الدول.

وذكر ماخلوب أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفاء للعمل، وهنا يناقش ماخلوب التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أي منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديداً دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة.

-تعريف التكامل عند غونار ميردالMyrdal: يرى الاقتصادي ميردال أن التعريف الأكثر ملائمة لمصطلح التكامل لا بدّ أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكّلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغضّ النظر عن سياساتهم(<http://www.fichier-pdf.fr/2011/01/25/mc1/mc1.pdf>)

-تعريف التكامل عند تينبرجنTinbergen: يعرف التكامل على أساس احتوائه على جانبين سلبي وإيجابي، حيث يشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدميمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال(<http://www.fichier-pdf.fr/2011/01/25/mc1/mc1.pdf>)

-تعريف التكامل عند فؤاد مرسي: يعرف الدكتور فؤاد مرسي التكامل بأنه عملية تاريخية اقتصادية واحدة تجري في وقت واحد في كل من مجال القوى الإنتاجية ومجال العلاقات الإنتاجية، أو بمعنى آخر فإن جوهر التكامل هو عملية تعاون اقتصادي شاملة تبدأ من مستوى معين من تدويل القوى المنتجة القائمة على التنمية المشتركة لهذه القوى في عدد من الدول تجمعها علاقات إنتاج متماثلة ومطابقة لطبيعة قواها الإنتاجية(العديبه)

-تعريف التكامل عند إسماعيل صبري عبد الله: يركز الدكتور إسماعيل صبري عبد الله على دائرتين للتكامل يتم في الأولى تحقيق بناء وتراكم وشائج اقتصادية وغير اقتصادية بين الاقتصاديات المشاركة فيه تجعل تلبية العرض والطلب على السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فيها الخيار الأول أمام صانعي القرارات الاقتصادية ثم تتجه الفعاليات الاقتصادية نحو توحيد أسواق الأقطار المشتركة في التكامل، ويتم في الثانية ربط هذا التكتل بالنظام التجاري العالمي من خلال المطالبة بعدم عزل هذه التكتلات عن حركة التجارة الدولية(العديبه).

3. التكامل الاقتصادي وبعض المفاهيم المشابهة:

عادة ما يتداخل التكامل الاقتصادي كمفهوم مع بعض المصطلحات القريبة منه، مع أنه هناك اختلاف معها في المعنى

والمضمون، منها:

1.3. التعاون الدولي:

إن التكامل الاقتصادي يختلف عن مجرد التعاون الاقتصادي البسيط الذي يعني الاحتفاظ باستقلال الدول المشاركة ولا يؤدي بأي شكل من الأشكال إلى نقل سلطة صنع القرار إلى مؤسسات التعاون، ومع ذلك فالتعاون يمكن أن يكون وسيلة لغاية وهي التكامل.

فعلى سبيل المثال يمكن أن نفرق بين التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي بين الدول، حيث يشير المصطلح الأخير إلى حفاظ كل بلد على استقلاله فيما يتعلق بسياساته الاقتصادية الوطنية، فتكتفي الدول المتعاونة بتوحيد جهودها بغرض تحقيق عملية مشتركة تكون فيها الأهداف محدّدة بدقّة وواقعية، عكس التكامل الاقتصادي الذي يستدعي مبادرة كل دولة عضو في المجموعة والمعنية بالاتحاد إلى تأسيس وتطبيق سياسات اقتصادية مشتركة تديرها بشكل منسجم يتوافق مع أهداف الإستراتيجية التكاملية (محرزي، 2005-2001، صفحة 4).

وعادة ما يشمل التعاون الإقليمي على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيّدة بتوجهات معينة أي التحرر من القيود الرسمية والنابعة من أسس اجتماعية ومصالحة حقيقية، ومن هنا يمكن أن نفرق -أيضا- بين التعاون والتكامل، إذ أنه بالنسبة للتعاون الاقتصادي فإنه يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز مثل ذلك، الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية التي تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي، أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة للحد من التمييز، مثال ذلك، إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي هي تعبير عن أعمال التكامل الاقتصادي، كما أن فكرة التكامل الاقتصادي ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار هيكلية في الاقتصاد الوطني لأقطار الأطراف في عملية التكامل، تغيرات وأثار تقوم عادة على درجة من التعقيد ومن الشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الأقطار (<http://www.fichier-pdf.fr/2011/01/25/mc1/mc1.pdf>)

2.3. الاتفاقيات الثنائية:

تعتبر الاتفاقيات الثنائية أقل درجة من التكامل من حيث المزايا، لأن التكامل الاقتصادي يحوي أكبر عدد من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل، وتحقق الاتفاقيات الثنائية عديد من المكاسب والمزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على مشاكل الدفع، إلا أنها قد تؤدي إلى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول.

3.3. التكتل والتحالف:

يختلفان عن التكامل الاقتصادي، فهما حالتان بسيطتان فهما حالتان بسيطتان في المسار التكاملي، يخضعان لظروف محدّدة وأهداف محدّدة، للتكتل مدلول اقتصادي وللتحالف مدلول أمني، إذن هما محدودان في الزمان والمجال، وبزوالهما تزول أسباب التكتل والتحالف.

4.3. الشراكة:

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، وفي هذا الإطار يقترح B.Ponson "أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها"، فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والشراكة والتكامل، فيعتبر B.Garrette Et P.Dussage (1991، Dussage) أن التكامل هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أما في التحالف والشراكة تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.

5.3. الاعتماد المتبادل:

الاعتمادية ببساطة هي وجود إثنان أو أكثر من الوحدات تعتمد الواحدة على الأخرى، والاعتماد المتبادل لا يلقي اعتبارا للمساواة بين الأطراف، فعلاقات الاعتماد المتبادل تعتمد أكثر على خصائص مجالات القضية واتجاهات ومصالح النخب، كما يعتمد على المستويات الكلية لقوة الدول، ولذلك يستخدم مصطلح الاعتماد المتبادل لتضمين بعض درجات التأثير المتبادل (مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، 2006، صفحة 331).

من نتائج الثورة الصناعية زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول، وبالتالي زيادة درجة المبادلات وتداخل المصالح، وهذا الوضع أصبح يشكل شيئا فشيئا مشكلة في النظام الدولي. فالاعتماد المتبادل يؤدي إلى وضع قلق باعتباره يؤسس لعلاقات تبادل غير منظمة ولا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم أو المؤسسات، لذلك يعتقد المختصون أن أهم مشكلة واجهت الدولة القومية المتقدمة هي تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل.

وهذا الوضع فرض التكامل الاقتصادي الجهوي كحل فعال لأن مخرجات الاعتماد المتبادل تتطلب شكل جديد من الرقابة والسلطة على الوظائف التي تحدث خارج إقليم الدولة الوطنية.

وكل هذا يعني بأن: زيادة الاهتمام بالصناعة أدى إلى زيادة المنتج، وهذا ما أدى إلى زيادة الاتصالات، وهذا الوضع أصبحت الأسواق الداخلية عاجزة عن احتوائها، وبالتالي ظهرت وظائف خارج حدود الدولة القومية. وهذه الوظائف أصبحت مستحيلة الإدارة من طرف النماذج السلطوية المركزية، وهذا ما فرض ضرورة التكامل، وضرورة تحويل القوة والسلطة من المستويات المحلية الوطنية إلى المستويات الإقليمية الجهوية (سعيد).

ومن الممكن أن ينظر إلى التكامل والاعتماد كمصطلحات مفاهيمية للمبادلات البينية **Conceptually** **Interchangeable**، إنهما يختلفان في أن التكامل غالباً ما يأخذ مكاناً ضمن الإطار المفاهيمي المؤسسي.

6.3. الوحدة:

تعبّر عن مسار قانوني، فالوحدة نتاج اتفاقية وليست عمل ميداني، وهي هدف التكامل، لأنه يسعى إلى توحيد الأجزاء أي الأطراف في الكل.

7.3. الاندماج:

- إنّ الاندماج بوصفه عملية يمرّ بمرحلتين (جراد، 1992، صفحة 99):
- ✓ مرحلة خارجية: تتمثل في جمع العناصر اللازمة لإنشاء الكل.
 - ✓ مرحلة داخلية: مهمتها جعل هذا الكل القائم متماسكاً أكثر فأكثر.

وعلى هذا النحو يمكن تعريف الاندماج السياسي على أنه ذلك المفهوم الذي يتعلق بالمرحلة الخارجية لتقارب يجعل وحجتين أو عدّة وحدات سياسية لا تشكّل سوى وحدة واحدة. ويمكن القول بأن الاندماج السياسي هو مرحلة متطورة جداً من عملية التكامل، وتمثل نتاج وخلاصة المسار التكاملي.

4. التأسيس الفكري والنظري للتكامل الاقتصادي:

ترجع الأصول الفكرية للتكامل إلى قدامى الكتاب والفلاسفة الذين كانوا يدعون إلى تحقيق الأمن والاستقرار والقضاء على المنازعات والحروب عن طريق إقامة اتحادات بين الحكومات أو جماعات فوق الأمم تضم مختلف الشعوب وتخضع لها الدول التي يسود بينها الشقاق والتنافر، كما ظهرت فكرة الحكومة العالمية التي توحد بين الدول تحت سلطة مركزية وتكون لها سلطات واختصاصات فوق الدول تتولى تنفيذها بالقوة.

بالتالي تتوافق الأسس الفكرية للتكامل مع الطرح المثالي الذي ينطلق من أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد، إن كان في إطار المجتمع الوطني أو الإطار الدولي، حيث يرى التيار المثالي أنّ واجب الفرد الخضوع للقوانين والقواعد التي وضعت لخدمة الجماعة، وينطلق هذا التيار أيضاً من مسلمة انسجام المصالح، ليعتبر أن هناك توافقاً طبيعياً بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة (مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، 2006، صفحة 39)

كما ينطلق التيار المثالي من مسلمة انسجام المصالح **Harmony of Interests** ليعتبر أن هناك توافقاً طبيعياً بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة، فالفرد عندما يعمل لمصلحته الذاتية يعمل لمصلحة الجماعة، وعندما يدعم مصلحته

ومن أمثلة هؤلاء الكتاب نذكر على سبيل المثال بنتام **Bentham Jeremy** وهو من أشهر الذين أخذوا بالطرح التفاضلي، ويرجع إليه أول استعمال لعبارة: "قواعد دولية" أو "قانون دولي" وقد اعتمد في مشروعه "من أجل سلام عالمي ودائم" على منع

اللجوء إلى القوة. كما نشير إلى الفيلسوف كانت Emmanuel Kant الذي يقترح أن تسير الإنسانية في اتجاه ما يسميه بـ "جمهورية عالمية" أو "اتحاد عالمي للشعوب" (حداد، 2000، صفحة 90).

وتجد فكرة التكامل أصولها أيضا عند جون لوك John Locke فالحياة عنده كانت تسود فيها المساواة بين الأفراد الذين كانوا متشبعين بروح العدالة طبقا لأحكام القانون الطبيعي، ثم حاول الأفراد الانتقال من مرحلة "الفطرة" إلى مرحلة "المجتمع السياسي" عندما تشابكت المصالح، وفي سبيل الوصول إلى هذه المرحلة تعاقد الأفراد مع الملك وترتب على ذلك التزام من الجانبين. شكلت إذن المثالية مقرب أخلاقي قانوني ركز على بناء عالم أفضل خال من النزاعات، وانطلقت من مسلمة فلسفية تفاعلية حول الطبيعة البشرية ودور المعرفة والعقلانية ووجود انسجام في المصالح، وكذلك إمكانية إقامة معايير قيمية مطلقة (حتى، 1985، صفحة 22).

وبالنسبة لنظريات التكامل، فإن الانتقال من عالم الدول إلى دولة العالم يتم عبر إيجاد ميكانزمات وظيفية دولية تنقل الصلاحيات إلى المنظمات الاندماجية، حيث أن زيادة الروابط بين الدول تؤدي إلى تناقص سيادتها، بالتالي استبدال الصراع بدرجة عالية ومتقدمة من التعاون والاعتماد المتبادل في عديد من المجالات التي تهم المصالح الحيوية للدول.

إذن تلتقي نظريات التكامل مع التيار المثالي في عدد من المسلمات:

- القضاء على ظاهرة الحرب عبر التأثير في البيئة الدولية من خلال إنشاء منظمات فوق قومية.
- التركيز على دور المعايير والعلم والثقافة كأولويات في العلاقات بين الأفراد والمجتمعات.
- التركيز على تحقيق السلم والتخفيف من النزاعات.

كما ترتبط نظريات التكامل بالاتجاه المثالي بشكل واضح في الهدف الأسمى وهو تحقيق السلم العالمي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات وإيجاد أفضل الصيغ لتنظيم التعاون الدولي والتخفيف من حدة النزاعات الدولية.

جاء المنظور الواقعي كرد فعل على أطروحات المثاليين في تفسير ودراسة العلاقات الدولية حيث تبلورت افتراضات الواقعية الكلاسيكية كأول محاولة نظيرية في العلاقات الدولية تأسيسا على إسهامات المفكرين الواقعيين الأوائل أمثال ثوسيديدس Thucydides (Crawley) ونيكولا ميكيافيلي Niccolò Machiavelli (Machiavelli) في كتابه الأمير وتوماس هوبز Thomas Hobbes (Hobbes) وهيقوغروتوس Hugo Grotius في عدة مؤلفات مثل Law of Prize و Law of War and Peace and Pook، ومن أهم رواد الواقعية الكلاسيكية هانس مورغانثو Hans Morgenthau من خلال كتابه الشهير السياسة بين الأمم Politics Among Nations.

يعتمد المنظور الواقعي عدة منطلقات في فهم مسار العلاقات الدولية باعتبار السياسة الدولية صراعا من أجل القوة والمصلحة القومية، وأنها تأخذ معنى القوة، وهي تركز على نظرية توازن القوة في إحلال السلم والأمن وعدم الاعتماد على القانون الدولي والمنظمات الدولية، إضافة إلى التأكيد على مسألة الأمن القومي في حياة الدولة.

بالتالي نظرا لتركيزها الأساسي على قضايا الحرب والأمن الوطني، اعتبر مفهوم المصلحة أداة تحليلية رئيسية في الواقعية الكلاسيكية لبناء تفسير أو تنبؤ في السياسة الدولية، هذا إلى جانب مفهوم توازن القوى الذي اعتبر كأحد أهم إسهامات مورغانو Morgenthau في نظرية **Balance of Power** التي استمدت الكثير من منطلقاتها من الطروحات النظرية لتوماس هوبز **Hobbes** وكلاوزفيتش **Clauswitz** (Roche, 1997, pp. 32-33).

تعترف نظريات التكامل بالمفاهيم الرئيسية التي تقوم عليها المدرسة الواقعية كالقوة، المصلحة، الأمن، الفوضى الدولية... لكن تختلف معها في نفس الوقت:

- ففي حين يعتبر الواقعيون أن الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية، يرى الوظيفيون أن الدولة هي فاعل مؤثر لكن مع فواعل أخرى لا تقل أهمية كالمنظمات الدولية العالمية والإقليمية والشركات متعددة الجنسيات وشبكات الاتصال وحتى الأفراد.

- يتفق كل من الواقعيين والوظيفيين على أن المصلحة هي أداة تحليل رئيسية في فهم السياسة الدولية، إلا أن الواقعيون يعرفون المصلحة دائما بلغة القوة ولا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العالمية على أنشطة الدول، لكن الوظيفيين يرون أن هناك انسجام بين المصالح وأن هناك حاجات أساسية لا يمكن للدول أن تؤمنها إلا من خلال تعزيز التبادل والاتصالات فيما بينها، بالتالي تحقيق الأمن بمفهومه العام والتعاون بين الدول.

إن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول و بروز العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كمنطلقات أساسية لفهم سياسات الدول وتوجهاتها الإقليمية والعالمية، وتعاضم الدور الذي تقوم به القوى عبر الوطنية... كلها أمور دفعت إلى فهم جديد للعلاقات الدولية. بالتالي ظهرت المدرسة التعددية الليبرالية، التي تتبنى صورة تعددية للعلاقات الدولية، فالسياسة والسياسة الحكومية كلاهما نتاج مصالح متنافسة، هذا عكس الواقعية التي تتبنى نظرة مركزية للدولة.

وبخلاف المنظور الواقعي الذي يشدد على فكري فاعلية وعقلانية الدولة في النظام الدولي، تأتي الليبرالية معتمدة سلماً أكثر تمازجا بين الأطراف والفاعلين، وهي بذلك تطرح أجندة موسعة تتضمن عدة مستويات للتحليل وعديد وحدات وأطراف التفاعل الدولي، ويشير ستيفن والت **Stephen Walt** (Walt) إلى الاتجاهات الليبرالية التالية (لوصيف، 2010، صفحة 74):

- اتجاه الاعتماد المتبادل **Interdependence**: فكرته الرئيسية هي أن المصالح الاقتصادية سوف تدفع بالدول إلى تحاشي استعمال القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه للأطراف المتصارعة.
- اتجاه منسوب إلى الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسن **Woodrow Wilson**: يرى من خلاله أن عامل الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي، مستندا في ذلك إلى أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا ونزوعا نحو السلام من غيرها من الدول التسلطية.
- الاتجاه المؤسساتي: يعتبر المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي... عوامل مشجعة للدول على تجاوز المصالح الدنيا والقريبة لصالح فوائد عليا وأكب للتعاون الدولي والمستمر.

وتركز التعددية دراستها للسياسة العالمية على محورين رئيسيين:

✓ تحليل وتفسير السياسة الخارجية من خلال دراسة صناعة القرار بتوجيه الاهتمام نحو الفرد والجماعة ودور السياسة البيروقراطية.

✓ المحور المتعلق بالعبور - وطنية Transnationalism الذي يتناول مواضيع التكامل والاندماج.

أعطت عبور الوطنية أهمية لدور الفاعلين داخل الدول وخارجها في تشكيل شبكات عابرة للقوميات تساعد على تحقيق التعاون، وتركز دراستها على الروابط بين المجتمعات بدل العلاقات بين الدول، فهي تتبني نظرة توسيعية للسياسات وراء حدود الدول، من خلال التأكيد على المنظور عابر للقوميات.

فالفاعول غير دولانية هي كينونات مهمة في العلاقات الدولية والتي يجب أن لا يغفل عنها. المنظمات الدولية -مثلا- يمكن أن تكون فواعول مستقلة في ذاتها، وصناع القرار في المنظمات البيروقراطية لهم تأثير معتبر في مجالات معينة، بالتالي نجد المنظمات الدولية هي أكثر منافسة للدول المستقلة في مجالات التنافس المختلفة (مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، 2006، صفحة 298).

بالتالي تتقاطع نظريات التكامل والاندماج مع المدرسة التعددية الليبرالية في افتراضات عدّة، أهمها:

- الفاعلين غير الدول وحدات مهمة في السياسة العالمية، فالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية تلعب أدوارا مهمة في بعض الأحيان في العلاقات الدولية.

- الدولة ليست فاعول وحدوي بل تتكون من أفراد، جماعات مصالح، بيروقراطيات متنافسة... وإن النظر إلى وحدوية الدولة يعتبر تجاهلا لتعدد الفاعلين المشكلين لها (مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، 2006، صفحة 299)

- بالرغم من الاهتمام بالاهتمام بقضايا الأمن، فإن التعددية ونظريات التكامل والاندماج، تهتمان على حدّ سواء، بعدد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن تنامي الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات.

إذن يمكن القول بأنّ نظريات التكامل والاندماج قد استفادت من الطرح المثالي والواقعي واستطاعت أن تتجاوزهما من خلال تقاطعها مع التعددية، عن طريق ربط الاقتصاد بالسياسة وتأكيدا على دور الفواعول الأخرى من غير الدول في تعزيز التعاون الدولي وتعظيم فرص السلام والقضاء على النزاعات والحروب بفضل مبدأ انسجام المصالح الذي يحقق الرفاه الاقتصادي للمجتمعات.

5. مستويات التكامل الاقتصادي:

يكون التكامل الاقتصادي بإقامة مناطق التجارة الحرة فالأسواق الاقتصادية المشتركة وصولا إلى التكامل الاقتصادي الشامل، وذلك بهدف تعزيز الطاقات الاقتصادية المتاحة لدى الدول الأطراف في هذه العمليات التكاملية. وقد وصل الباحث بيلا باليسا B. Ballessa عام 1966 في نظريته عن التكامل الاقتصادي إلى المستويات التالية:

الجدول 1: مستويات التكامل الاقتصادي

توحيد السياسات والمؤسسات	تنسيق السياسات الاقتصادية	حرية حركة الإنتاج	وضع رسوم جمارك خارجية	إلغاء الجمارك الكمية	رسوم والقيود
				X	
			X	X	
		X	X	X	
	X	X	X	X	
X	X	X	X	X	

المصدر: Ballessa Bella, The Theory of Economic Integration. London: Allen and Un Win. 1966. P.23.

يوضّح نموذج "باليسا" المستويات المختلفة التي تبين درجة التفاعل الاقتصادي بين وحدتين سياسيتين أو أكثر، ذلك نتيجة ظهور ما يعرف بالتخصص في الإنتاج والتبادل المتاح، ومن حيث المبدأ فقد ظهرت آراء يمثلها الاقتصاديون الليبراليون تجادل في أنّ الإنتاج والانتعاش الاقتصادي يصلان إلى حدّهما الأقصى إذا كانت هناك تجارة حرة تسمح بأقصى درجات التخصص بين الدول.

ويصنّف مخطّط "باليسا" خمس مستويات للتكامل الاقتصادي كما اقترحه من خلال مؤلفه "نظرية التكامل الاقتصادي":

1.5. منطقة التبادل الحرّ Free Trade Zone:

يتم في إطارها إلغاء الحقوق الجمركية المتعلقة بالمبادلات التجارية بين البلدان المبرمة للاتفاقية، بينما يبقى كل بلد حرّاً وسيّداً في تحديد وجهة سياسته الجمركية اتجاه البلدان الأخرى.

2.5. الاتحاد الجمركي Customs Unions:

يتعلق الأمر بمنطقة تبادل حرّ مدعّمة بتعريفه خارجية مشتركة، حيث تسيّر المبادلات التجارية مع البلدان الأخرى بتعريفه خارجية مشتركة وموحّدة، وتنازل البلدان المنتمية للاتحاد الجمركي عن كلّ سيادة في مجال سياستها الجمركية.

3.5. السوق المشتركة Common or Single Market:

هي عبارة عن اتحاد جمركي مع حركة حرة للسلع وعوامل الإنتاج.

4.5. الاتحاد الاقتصادي والنقدي Economic and Monetaru Union:

يتمثل في وجود سوق مشتركة مرفقة بتنسيق للسياسات الاقتصادية، المالية أو الاجتماعية وتداول نفس العملة.

5.5. التكامل الاقتصادي الشامل Total Economic Integration:

يضيف إلى ما سبق توحيد للمؤسسات والسياسات الاقتصادية.

والملاحظ أن النظريات الاقتصادية التقليدية المفسرة للتكامل، كانت تعمل لصالح الدول الأكثر تقدماً وليس في صالح الدول الأكثر تخلفاً، وبخصوص هذه المجموعة الأخيرة فقد ذهبت جماعة من المحللين الاقتصاديين مثل: هابلر Harberler وكيرنكروس Cairncross إلى أن التجارة الخارجية يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في إحداث التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وذلك من واقع تجربة الدول الصناعية المتقدمة، بينما يرى آخرون منهم غونار ميردال Myrdal وبريبش Prebish وهانس سينجر Singer أن مكاسب التجارة و التبادل تميل إلى كفة الدول المتقدمة، وبالتالي فهي معرقله للنمو والتنمية في مجموعة الدول النامية(نافع).

غير أن الثابت أن الدول النامية تتمتع بوفرة مطلقة أو نسبية في مورد أو موارد معينة مقابل نقص مطلق أو نسبي في موارد أخرى، فإنه يصبح لزاماً عليها التكامل مع بعضها البعض إما:

-أولاً: التكامل على أساس الموارد المشتركة والمتماثلة فيما بينها: موارد مائية، نفطية، معدنية،...الخ، لتنظيم الاستغلال والانتفاع المشترك من هذه الموارد وتنسيق سياساتها ومواقفها تجاه المجموعات الأخرى وتعزيز قوتها التفاوضية مع هذه المجموعات.

-ثانياً: التكامل على أساس اختلاف وتكاملية الموارد لتنظيم عملية التبادل الفعال فيما بينها وتحويل جزء من الفائض لدى بلدان معينة في مورد معين لسد العجز في البعض الآخر، خصوصاً وإن كلا من الفائض والعجز قد يكون سبباً للإلحاق أضرار الأضرار والآثار لكل منهما(نافع).

6. المتطلبات الأساسية للتكامل الاقتصادي:

1.6. التماثل الاجتماعي:

هو المحرك أو المسبب الاجتماعي في خلق الدافع إلى التكامل، والمقصود به هو ضرورة توفّر اتجاهات فوق قومية مشتركة لدى أطراف عملية التكامل، فهناك حدّ أدنى من المتطلبات لا يمكن النزول عنه إذا ما أريد لهذه العملية التكاملية أن تبدأ أو تستمرّ، ومن أبرز هذه المتطلبات(مقلد، 1986، صفحة 290):

- غياب مشاعر التعصّب الثقافي القومي التي يمكن أن تعطلّ عملية التفاعل المشترك بين أطراف هذه العمليات.
- الاتفاق المشترك على أهداف السياسة الخارجية.
- وجود علاقات ودّية بين الحكومات المعنية.

2.6. التشارك في القيم:

بالنسبة للتكامل الاقتصادي -مثلا- فقد يتحقق الانتماء القيمي المشترك من خلال الارتباط بالإيديولوجية الرأسمالية أو الاشتراكية أو من اعتناق فلسفة السوق الحرّ أو في الجانب المضادّ فلسفة السوق الخاضعة للرقابة والتخطيط المركزي الشامل. إنّ وجود أساس اجتماعي واقتصادي متجانس في الدول المتكتلة، بمعنى وجود توافق في الأوضاع السياسية والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإن أهم عوامل نجاح التجارب التكاملية هو تماثل وتشابه السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية في كل دولة(العديبه)، بمعنى أن تنتمي اقتصاديات الدول المعنية إلى نمط واحد من علاقات الإنتاج، لأن التكامل في المحصلة هو عملية تعاون شاملة قائمة على التنمية التي تشترك فيها القوى الإنتاجية في عدد من الدول تجمعها علاقات إنتاج متماثلة، ولا يمكن إخفاء ما للعامل السياسي من أثر في تذليل العقبات التي تعترض تنفيذ وسير عمل التكتلات، بالإضافة إلى العامل الاقتصادي والتكنولوجي وإن كان هذا الأثر يميل للتوسع في التكتل على نطاق عالمي أكثر مما يفعله على المستوى الإقليمي، وكلما كانت درجة التطور التقني والتكنولوجي كبيرة في الدول المعنية كانت هذه الدول تميل أكثر لإقامة تكتلات أكبر وتفتح المجال أكبر لدخول دول جديدة وأسواق جديدة وهذه نتيجة طبيعية لسعي رأس المال المتنامي في البحث عن أسواق جديدة وواسعة.

إنّ الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة(الربيعي).

لذا يرى البعض أنّ التكامل الاقتصادي -مثلا- يمكن أن يكون ناجحا بين الشركاء المتساوين، فالميل المفترض للصناعة نحو التجمع للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية المتطورة، ودخول صناعات هذه الاقتصاديات إلى الدول الأقل تطورا قد يعود عليها بنتائج سلبية لا تقل عن جذب الموارد الأولية نحو الدول الغنية(مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، 2008، صفحة 144).

فمن الأفضل أن يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ولا سيطرة لاقتصاد بلد على اقتصاديات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية.

ونضيف في هذا الصدد عامل آخر وهو الشعور بالاهتمام المشترك، فمثلا بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بواسطة مشروع مارشال، بتقديم مساعدات ضخمة لدول أوروبا الغربية حتى تستطيع بعث الحياة في اقتصادياتها المنهارة، وفي مقابل ذلك سارعت هذه الدول إلى الانضمام للولايات المتحدة الأمريكية لتكوين حلف الشمال الأطلسي ممّا يعني أنّ سلوك هذه الدول كان يعكس شعورا واهتمامات مشتركة، ذلك بالإضافة إلى القيم المشتركة بين هذه الدول(البديع، 1988، صفحة 271).

3.6. الإرادة السياسية:

يجب أن تتوفر الرغبة لدى القادة السياسيين لتحقيق التكامل، ولكي تتوافر هذه الرغبة ينبغي أن تكون المنافع المرتقبة من التكامل بالنسبة للقادة السياسيين والتي تتمثل في الاحتفاظ بالقوة السياسية وتحسين فرص إعادة الانتخاب، تزيد عن التكاليف المتوقعة نتيجة قيام هذا التكامل. بتعبير آخر من المتوقع أن يسعى القادة السياسيون إلى تشجيع وتنفيذ التكامل إذا ما رأوا أنه سيعزز من شرعية وجودهم دون أن يكون مصحوباً بفقدان جانب كبير من أوضاعهم السياسية (لحسن، 2010، صفحة 118)

4.6. المنافع المتبادلة:

إن توقع المنافع على أساس متبادل توقّر الحافز على التنازل عن بعض صلاحيات السيادة، وبدون هذا التوقع تتردد الدول تماماً في الارتباط بعمليات تكاملية مقيّدة لسلطتها في بعض المجالات التي تهتمّ مصالحها.

وإذا كانت الدولة تتوقع أن تخسر في بعض القطاعات من وراء تنفيذ التكامل فإنّها يجب أن تكون مقتنعة بأنّ ما ستكسبه من منافع في القطاعات الأخرى سيرجّح هذه الخسارة الجزئية أو المحدودة.

فتتوقف درجة نجاح التجربة على مدى قدرة الدول الأعضاء على التكامل اقتصادياً فكلما ازدادت هذه القدرة كلما كانت الفائدة المرجوة من التجربة أكبر، ويجب أن يكون مثل هذا التكامل مبنياً على قاعدة الميزة النسبية لكل بلد عضو (بيبلي، 2008، صفحة 03).

فلا بدّ من وجود آلية تحقق التوازن بين المنافع التي يوفرها التكامل لجميع البلدان المنضوية فيه، بمعنى أن تحقق كل دولة فيه مزايا لم تكن لتستطيع تحقيقها قبل قيام التكامل، وبما أن التجارب التكاملية تستهدف رفاهية المجتمعات في الدول المختلفة، فيجب الاهتمام بالعامل البشري وتحقيق تساوي في الفرص المتاحة بين المواطنين في دول التكامل، أي بمعنى آخر ضرورة غياب التمييز بين الدول والشعوب المتكتلة مع تفضيل مصلحة التكتل على مصلحة الفرد أو الدولة إذا حصل تعارض بينهما.

كما أنّ التكامل لا بدّ وأن يقترن به الاستعداد للتخلي عن الاستقلال التقليدي للدولة ونقل بعض سلطاتها واختصاصاتها إلى هيئة بين الحكومات لتتولّى توحيد السياسات والتوفيق بين الخلافات والحدّ تدريجياً من فكرة السيادة إلى أن تتحول هذه الهيئة إلى سلطة عليها أن تمارس صنع السياسات واتخاذ القرارات في الدول التي تدين لها بالتبعية وتكون هيئة فوق الدول.

5.6. الاتصال:

عرّف عالم الاجتماع شارل كولي Charles Cooley الاتصال باعتباره ميكانيزم أمكن من خلاله للعلاقات البشرية أن تقوم وتتطور، وأمكن من خلاله لرموز العقل الإنساني أن تترابط وتنتقل عبر الزمان والمكان بواسطة وسيلة الإرسال، ويؤكد -من جهته- ولبورنشرام Welborn Shram أن المجتمع الإنساني يقوم على مجموعة من العلاقات التي قوامها الاتصال، وأن ما يجمع الأفراد ليس قوى غيبية أو سحرية أو قوى مطلقة، وإنما هي علاقات الاتصال (بومدين، 2011، صفحة 137).

أكّد كارل دوتش K. Deutsch على أهمية الاتصال في الدخول إلى أي عملية تكاملية، أي أنّ الاتصال بصوره وأشكاله المختلفة شرط أساسي للتكامل سواء كان ذلك بواسطة التجارة والبريد والسياحة وتبادل الطلاب والمشاورات الدبلوماسية، فمثل

هذه التفاعلات يمكن أن تساهم في تعميق الوعي وتزايد الإدراك بقيم الناس في الدول الأخرى، أي أنّ تزايد تدفق وتبادل الناس والأفكار والسلع قد ينجح في تكوين ثقافة متماثلة بين الشعوب ومن ثمّ يعمل على تحقيق التكامل.

7. مؤشرات التكامل الاقتصادي:

لقد استخدم كارل دوتش K. Deutsch حجم التعامل كمؤشر على مستوى التكامل الأوروبي كما قام بتحديد معدّل زيادة الرخاء الاقتصادي في الدول الأوروبية المعنية فإن لم يتم تجاوز هذا المعدل فإن ذلك دليل على التباطؤ أو ربما التوقف في نمو التعامل بين الأطراف، وأضاف دوتش دلائل أخرى كمواقف الرأي العام وتوجهات الصحافة التي قد تكون مؤشرات على التكامل (دورتي و بالبالسغراف، 1985، صفحة 299)

ومن جهته دعا الباحث كلود أكي Claude Aki لاستخدام مؤشرات كمية لقياس التكامل الاقتصادي وهي:

- أ. قياس مدى ولاء الأفراد للدولة.
- ب. قياس مدى دستورية سلوك الأفراد أو مدى تخطيمهم للدستور.
- ج. قياس الرغبة في الانفصال أو الانسحاب من المعاهدات والتحالفات.
- د. قياس مدى اعتماد القوى الداخلة في عملية التكامل الاقتصادي في الحصول على الدعم من أكثر من منطقة جغرافية أو من دين أو من لغة أو جماعة اقتصادية.

أما فيليب جاكوب Philippe Jacop (دورتي و بالبالسغراف، 1985، صفحة 300) فيشير إلى مؤشرات أخرى وصفها بأنها

عوامل التكامل الاقتصادي وهي:

1.7. التقارب:

فالشعوب المتجاورة جغرافيا مؤهلة أكثر للتكامل أو الوحدة فيما بينها، ومن المتفق عليه أنّ عنصر التجانس والتقارب الجغرافي في منطقة معينة ينحو إلى خلق نوع من التماثل في مصالح واتجاهات الشعوب التي تقيم فيها، لأنّ اختفاء العوائق والفواصل الطبيعية يؤدي إلى تسهيل الاتصال وتبادل الآراء وإيجاد مجتمع من المصالح المشتركة (مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، 1991، صفحة 99). هذا ناهيك عن أنّ التقارب الجغرافي يعتبر من أهم شروط نجاح التكامل لدوره في لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا (الريعي).

2.7. التعامل المتبادل:

إن صلابة التحالف أو التكامل تقاس بمدى وحجم التعاملات بين الأطراف.

3.7. المصالح:

كلما كانت المصالح أو الفوائد الرئيسية تشمل أطرافا أكثر، كلما كانت قوة التكامل واستمراره أكثر.

4.7. مدى الروح الجماعية:

إذ كلما تمتع الأطراف برغبة في المشاركة مع المجتمعات الأخرى كلما كان ذلك أفضل للتكامل، أما الانعزالية فتضعف التكامل.

5.7. الإطار البنوي:

كلما كانت المشاركة في اتخاذ القرار أكبر داخل الوحدات كلما كان التماسك أكثر.

6.7. السيادة:

كلما كانت الدولة أكثر تشبثًا بسيادتها كلما عطل ذلك التوجه نحو التكامل.

7.7. الفعالية الحكومية:

كلما كانت الحكومة أكثر قدرة على تلبية مطالب مواطنيها، كلما كانت أكثر تكاملاً ووحدة.

8.7. التجربة التكاملية السابقة:

إن النجاح السابق في تجربة يؤدي إلى تعميم النجاح على ميادين أخرى.

8. النظرية الوظيفية الجديدة وتفسير التكامل الاقتصادي:

يزداد اللجوء إلى النظرية الوظيفية الجديدة لتفسير ظاهرة التكامل الاقتصادي التي تتعزز في كافة مناطق العالم، كما أن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول أصبحت تدفع مناطق مختلفة في العالم إلى تنظيم تعاونها الاقتصادي والاجتماعي في ظل تعاضم العولمة الاقتصادية. ويتضح من تجارب التكامل الاقتصادي أنها كانت تعبر إما عن إرادة سياسية من أجل ضمان الأمن والتعاون بين الدول الأعضاء، وإما أنها تخضع لمنطق وظيفي يرتبط بتحقيق حاجات أساسية يمكن تأمينها من خلال تعزيز التبادل والاتصالات بين الشعوب.

وتعود فكرة الوظيفية إلى العلوم البيولوجية التي تركز على وظائف أعضاء الكائن الحي، ومنها انتقلت إلى الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية ليتلقفها بعد ذلك علماء السياسة ويكيفوها مع حقل الدراسات السياسية (محمد، 1997، صفحة 171).

1.8. النشأة والرواد:

تزامنت نشأة الوظيفية الجديدة مع التجربة التكاملية الأوروبية منذ الخمسينيات، لذلك ركزت جهودها النظرية على تحقيق التكامل الجهوي مستفيدة من نجاح التجربة الأوروبية، واعتبرت أن الفصل بين السياسات العليا والسياسات الدنيا أمراً غير ممكن عملياً، لأن إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في باريس 1951 بين فرنسا وألمانيا (وانضمت إليهما دول البينيلوكس) كانت ناتجة عن إرادة سياسية في البلدين.

كما استفادت من ظهور المدرسة السلوكية (حرجة فكرية تعتمد السلوك كوحدة تحليل) وادخالها مصطلحات جديدة إلى حقل الدراسات السياسية من مثل مفهوم النظام، القرار، السلوك، الحدود، البيئة... بالتالي استعملت منهج علمي، هو المنهج الوظيفي النسقي الذي يحلل الظاهرة ككل متكامل من عناصر ذات وظائف تؤثر وتتأثر فيما بينها، وبحسب المنهج الوظيفي النسقي

يكون التكامل مرحليا وفي كل مرحلة هناك مدخلات ومخرجات، كما هناك تغذية استرجاعية بحيث تمل مخرجات الخطوة الأولى مدخلات الخطوة الثانية.

واستعانت الوظيفة الجديدة من اسهامات الباحث الأمريكي إرنست هاس Ernest Haas وليون ليندبرغ L. Lindberg الذين تأثرا بالتجربة الإندماجية الأوروبية.

2.8. شروط التكامل الاقتصادي عند الوظيفة الجديدة:

✓ إنَّ قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها يعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل، حيث يقول هاس:

"إنه بدلا من الافتراض بعدم وجود دوافع أنانية وراء سلوك الأطراف، فإنه من الأفضل والأكثر معقولة هو افتراض ذلك والتركيز على الفوائد والمصالح والقيم التي يعملون من أجلها وهي أمور أعقد من أن نضعها في صياغة مبسطة، كالقول بأن السلام بين ألمانيا وفرنسا أو الرغبة في إيجاد أوروبا الموحدة، هو الدافع لقيام هيئة الصلب والفحم الأوروبية" (دورتي و بالالتسغراف، 1985، صفحة 285).

✓ إنَّ التكامل الاقتصادي ينتج عن جهود النخب المعنية في القطاعين العام والخاص، وهؤلاء بدورهم مدفوعون بدوافع براغماتية بحتة، ولذا فإنَّ النخب التي تتوخى الحصول على مكاسب لها من خلال نشاط منظمات فوق قومية، ستجد نفسها تبحث عن نخب أخرى خارج حدود بلادها تشاركها نفس الرغبة. ومن ناحية أخرى وفي ظل العملية التكاملية يمكن التعبير عن المطالب بواسطة جماعات الضغط والأحزاب، إنها تؤثر على القيم المهمة والإيديولوجيات التي هي معارضة أو متطابقة أو متقاربة، تحدد النجاح أو الفشل في الإيديولوجيا فوق قومية، ابتداءً، بعد تأثير جماعات الضغط عاملا جديدا في السياسة الوطنية، لكن بالنسبة للمؤسسات المركزية الإقليمية تقدم قوة وظيفية لها بواسطة الضغط على الحكومات للعضوية في مصبل هذه المؤسسات (مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، 2008، صفحة 108).

✓ إنَّ عملية التعليم Learning Process قد تساعد على تحويل أو تطوير النشاطات الحكومية الموجهة أساسا لزيادة قوة الدولة لتكون نشاطات موجهة إلى زيادة الرفاه، فما إن تدرك أو تتعلم الأطراف أنَّ مصالحها يمكن تحقيقها بشكل أفضل من خلال الالتزام أو من خلال عضوية منظمة دولية أكثر اتساعا حتى يكون مجال التكامل مفتوحا أكثر، ممَّا يؤدي ذلك إلى إعادة النظر في السياسة الدولية الحالية وإحلال سياسة دولية تكاملية محلها.

✓ التسييس التدريجي لأغراض أو أهداف الأطراف (حتى، 1985، صفحة 179) لا سيما وأنَّ هذه الأهداف اعتبرت منذ البداية أهدافا فنية أو أهدافا ليست موضوع خلاف، ويتم التسييس من خلال موافقة الأطراف على البحث في الوسائل التي تعتبر الأنسب لتحقيق تلك الأهداف الفنية.

- ✓ إن إشكالية الولاء السياسي لا تنتقل بشكل آلي أو شعوري إلى المنظمات الدولية، بل تبدأ بتحقيق التكامل الاقتصادي ثم تتطرق إلى المجال السياسي، فبداية المسار يكون من خلال مشروع مشترك غير مكلف مبسّط ولا يمسّ المواضيع الحساسة كما يحقّق المنفعة لكل أطراف المسار.
- ✓ يجب توفر شرطين في الخبراء أو المجموعات الفنية(دورتي و بالالتسغراف، 1985، صفحة 286):
- ✓ أن تكون المجموعات الفنية من المنطقة المعنية بالتكامل، لأنها ستكون أكثر قدرة على إنجاز التكامل منظمة أو هيئة تضمّ ممثلين عن كلّ الدول.
- ✓ أن يكون الخبير مسؤولاً في دولته حتّى لا يجد أنّ توصياته قد أهملت، ولذا يقترح إرنست هاس أن يجتمع الخبراء الإداريون في مختلف البيروقراطيات الحكومية في الدول الأطراف للبحث في إنجاز مسألة محدّدة.
- ✓ المفهوم الأساسي الذي تدور حوله الوظيفية الجديدة هو مفهوم الربط Linkage وهو العلاقة المتشابكة والمعقدة بين دولتين، بالتالي إذا كانت بينهما عملية تفاوض في قطاع معيّن وكان الاختلاف بينهما كبيراً، فإن الدولتين تقومان بعمليات حسابية كما تقوم بعملية التنازل.

3.8. مسار التكامل عند الوظيفية الجديدة:

يعرف إرنست هاس التكامل بقوله: "العملية التي يستعد بها الفاعلون السياسيون في الدول لنقل ولائهم وتطلّعاتهم وأنشطتهم السياسية إلى مركز جديد ذي مؤسّسات تمتلك سلطة الاختصاص على الدول القومية"(البديع، 1988، صفحة 272). ويرى هاس بأن التكامل هو العملية التي تتضمن انتقال الولاء لمركز دولي جديد تكون لمؤسّساته سلطات عبر وطنية تتجاوز حدود الدول الأعضاء، وهو يعتبر أن السلطات عبر الوطنية ضرورية لنجاح التعاون الإقتصادي وأن قيمتها تتجاوز الالتزام السياسي.

تكون بداية المسار التكاملي من خلال مشروع مشترك غير مكلف يحقّق المنفعة الأنية لكلّ أطراف المسار، فالنجاح في أحد أبعاد التكامل الإقتصادي سيعزّز مصالح النخب السياسية والمؤسّسات الحكومية في الانطلاق إلى أبعاد تعاون جديدة. فتكريس التكامل الدولي لتحقيق الرفاه يزيد من قوة التكامل ويتمّ ذلك من خلال معايير يضعها الخبراء العارفون بالملابسات السياسية لوظيفتهم وممثلو الأطراف المشاركون في التكامل سواء كانوا يمثلون قطاعات عامة أو خاصة.

بالتالي يجب ربط المهام التقنية بالسياسية، فنجاح مسار التكامل الإقليمي يبقى مرهوناً بضرورة إدراكه أو تبنيّه من قبل النخب السياسية على أن يدخل ضمن مصالحها الذاتية(Paul R.Viotti، 1999) فقد وجد هاس Haas دليل التكامل في الدراسة التي قام بها حول نشاط النخبة الاقتصادية والسياسية في جماعة الفحم والفلوذا الأوروبية، فبسبب وجود قضايا سياسية خلافية قليلة، فقد كان ذلك حافزاً للنخب للبحث عن جماعات تشاطرها التفكير في الدول الستّ الأعضاء في الجماعة، فقد بدأ قادة الاتحاد التجاري من الاتحادات الاشتراكية والمسيحية في تشكيل لوبي مترافق مع معارضهم من الدول الأعضاء، لأنهم أدركوا أنّ مصالحهم الفردية تخدم بواسطة تأسيس المنظمات فوق القومية التي مصالح العمل فيها ثابتة ولها نفوذ مهم. فقد وجدت النخب في كلّ دولة عضو أنّ التكامل الاقتصادي عبر المؤسّسات فوق قومية يخدم مصالحها الخاصة، ويوفر التقارب في الأهداف العملية

دوافعا لتوسيع التكامل إلى قطاعات أخرى غير الفحم والفولاذ(مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، 2006، صفحة 119).

إن إحدى المسلمات الرئيسية للوظيفية الجديدة، وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي، حيث يكون القرار السياسي محصّلة دينامية العلاقات والتحالفات القائمة بين القوى السياسية ومجموعات المصالح. فالتقاء مصالح مجموعتين رئيسيتين قادرتين في دولتين مختلفتين يصبّ في مسار التكامل ولو أبدت السلطة السياسية في كل من الدولتين معارضتها لذلك المسار. فوسائل الضغط الرسمية وغير الرسمية وقنوات التأثير القائمة في الديمقراطيات الغربية تساهم في إيصال موقف مجموعة الضغط إلى السلطة وتحويله حسب الموازين القائمة مثلا إلى قرار سياسي لمصلحة التكامل.

ومن حيث إستراتيجيات بناء مشروع تكاملي جهوي، فإن الموظفين الجدد على نقيض مشروع ميثاني الوظيفي، لا يهدفون إلى التقليل من دور السيادة الوطنية للدول، بل خلق سيادة جديدة تتحكم فيها دولة جديدة من نمط فيدرالي في إطار حدود موسعة، لكن مع الاحتفاظ دوما بالسيادات الوطنية الأصلية للدول (Roche، 1997). وانطلاقا من إدراك صعوبة هذا المسار، كونه يمس سيادة الدول، فإن الوظيفية الجديدة تحاول تفسير ظاهرة الاندماج الإقليمي من حيث تقدّم مساره، توفر شروط نجاحه أو معوّقاته، بتركيزها على درجة تغير سلوك النخبة من خلال التعلم (Viola, 2000, p. 11).

لانتقال من الاتحاد الاقتصادي إلى الاتحاد السياسي، يقدم إرنست هاس Ernest Haas بالتعاون مع فيليب شماتير Philippe C. Schmitter ثلاث متغيرات:

- المجموعة الأولى: المتغيرات القاعدية مثل حجم الوحدات، التعددية الاجتماعية داخل الوحدات (أديان، لغات، قوميات...)، الاتساق النخبوي، معدل التعامل بين الوحدات، الوضعية التي كانت عليها الوحدات في بداية المسار التكاملي.
- المجموعة الثانية: متغيرات خطة الاتحاد الاقتصادي: حجم السلطة المفوّضة للاتحاد، مستوى مشاركة الاتحاد في أعمال الحكومات وأهدافها.
- المجموعات الثالثة: وهي المتغيرات الحركية، نموذج اتخاذ القرار في كل وحدة، معدّل التعامل بين الوحدات بعد قيام الوحدة الاقتصادية، مستوى قدرة الأطراف على التكيف لمواجهة الأزمات (دورتي و بالبالسغراف، 1985، صفحة 288).

وإن تعميم التكامل من الاقتصاد إلى السياسة يعتمد بشكل أساسي على النقاط التي يسجلها كل من المتغيرات السابقة، فكلما زادت تلك النقاط كان التعميم أكثر احتمالا، ويمكن القول بأن تحول الوحدة الاقتصادية إلى الوحدة السياسية تتوفر على فرصة أكبر في المجتمعات الصناعية الديمقراطية كما كان الحال في أوروبا الغربية.

وفي هذا الصدد ارتكز هاس على عامل الإنتشار **Spill Over**، معتبرا أن النجاح في أحد أبعاد التعاون الاقتصادي سيعزّز مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في الانطلاق إلى أبعاد تعاون جديدة، وهكذا تتحقق عملية التكامل. لكنه رفض فكرة عزل المهام التقنية عن السياسة، أو الرخاء والرفاهية عن الحرب.

إنّ ديناميكيات التكامل المرتبطة بسلوك الجماعات والحكومات والمؤسسات المركزية المطروحة عموماً في الوظيفية الجديدة، لخصت في مصطلح الانتشار **Spill Ove**، وبالنسبة لـ "هاس" يحدث الانتشار بسبب أنّ السياسات لا تصنع الموافقة على المهمة الأولية والقوة الكبرى لعملية التكامل، وإنما تصنع هذه الموافقة حقيقة فقط، إذ المهمة نفسها توسعت (مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، 2008، صفحة 114).

هذا وقد أعاد ليندبيرغ **L. Lindberg** صياغة تعريف عملية الانتشار ليشير إلى أنّها العملية التي يصبح الفعل فيها مرتبطاً بهدف معيّن، ويخلق وضعية التي يصبح فيها الهدف الأصلي مضموناً فقط عند اتخاذ مزيد من الأفعال، التي بدورها تخلق مزيداً من الحالات التي تحتاج إلى مزيد من الأفعال وهكذا.

والمعنى السياسي للانتشار أوضحه روبرت ايبر (**Robert Lieber**) (Lieber, 1972) بالقول بأن النظرية الوظيفية نظرت إلى عدم التسييس **Depoliticalization** والمعالجة الفنية للقضايا كأكثر الطرق الواعدة من أجل تحقيق التكامل من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي، وما يعنيه ذلك أنّه مع مرور الوقت، ينتشر التكامل من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي، وذلك عبر ظاهرة الولاء **Loyalty**، هذه الظاهرة التي تبين أن العاملين في مشروع مشترك بين مجموعة من الدول سيدفعون على مدى فترة تفاعلهم في المشروع ولاءً لذلك الكيان الجماعي الجديد وتفتتت تدريجياً ولاءاتهم الوطنية ليحل مكانها ولاء جديد فوق قومي (العفاس، 2008، صفحة 140).

9. تحليل النتائج:

نشير في البداية إلى أنه ليس هناك تعريف موحد لمفهوم التكامل، فكل منظر يعرف التكامل بوصفه حالة أو عملية من خلال الزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة، وكذا تحديد الفترة الزمنية لدراسة الظاهرة التكاملية، فبعضهم يدرسها قبل حدوثها، أي أسبابها، وبعضهم الآخر بعد إنجازها أي نتائجها (الناصر، 2015، صفحة 26).

على الرغم من اختلافات وجهات النظر تجاه التكامل الاقتصادي، إلا أن معظم الباحثين اتفقوا على الملامح العامة لهذه الظاهرة، فمعظمهم اهتم بالكيفية التي يتم من خلالها تحويل الولاءات من مركز إلى آخر، كما أن كثيراً منهم اهتم بأنماط الاتصال بين الوحدات السياسية المتفاعلة في عملية التكامل الاقتصادي، ومهما يكن الأمر يمكن تعريف التكامل على أنه: عبارة عن عملية وموقف يرمي إلى إحلال وحدة جديدة لها سلطة اتخاذ القرارات في مجال أو مجالات معينة لكل الأطراف المستقلة والمتفرقة، بما يضمن تحقيق التماسك بينها وضمان تبعيتها وولائها للوحدة الجديدة، وبحيث تقوم جميعها بالمشاركة في هذه القرارات وفي تدعيم الوحدة الجديدة.

ولقد برزت أهمية التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بين الدول منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية التي فرضت ضرورة تكتل الدول فيما بينها، وتحديد الأوربية، من أجل تحقيق إعمار ما دمرته الحرب، من ناحية واستمرار عملية التطور، من ناحية أخرى.

وبصفة عامة ثمة اتفاق على أنّ هناك مؤشرات رئيسية يمكننا أن نقيس بواسطتها مدى نجاح أو فشل أيّ عملية تكاملية وهي (مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، 1991، صفحة 292):

أ. الإرضاء الوظيفي: أي الاعتراف من جانب الوحدات الداخلة في عملية التكامل بأنّ التكامل يخدم فعلاً مصالحها، هذا ما يؤديّ إلى متابعة العملية التكاملية في قطاعات أخرى جديدة لتعميم الفائدة التي تؤوّل إلى أطرافها من ورائها.

ب. التزايد الفعلي في حجم المعاملات السلمية بين أطراف هذه الترتيبات التكاملية، وهذا التزايد يؤدي إلى:

✓ رفع مستوى الثقة والاعتماد المتبادل

✓ إبداء المرونة في اتجاه التنازل عن بعض صلاحيات السيادة الوطنية من أجل تحقيق النفع المشترك.

✓ تمتين الروابط وتوثيقها في المجالات التي لم تمتدّ إليها إجراءات التكامل وسياساته.

ج. إنشاء الإطارات التنظيمية لعمليات التكامل: فتدعم ونمو المؤسسات التي تركز عليها عمليات التكامل الدولي يؤدي إلى

اتساع الإطار التنظيمي الذي تدور في داخله هذه التفاعلات الجديدة، وهذه المؤسسات هي التي تقوم باتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها والرقابة عليها وتوقيع العقوبات وفرضها على المخالفين. وهذا يرتبط بقدرة القادة السياسيين على إنشاء الأطر المؤسسية ذات الكفاءة، ويتحقق هذا الشرط حين يتمكن القادة من إرساء القواعد والسياسات والمنظمات الإقليمية فوق الوطنية، والتي تضطلع لمسؤوليات صياغة السياسات ومتابعتها، علاوة على حلّ النزاعات، ويقع على عاتق تلك المؤسسات الإقليمية مسؤولية العمل على تحقيق التكامل والحصول على مساندة الدول المختلفة من أجل وضع القواعد الإقليمية موضع التنفيذ (لحسن، 2010، صفحة 118).

د. الاتجاهات الجماهيرية: فإلى جانب القناعات المشتركة للنخب القيادية المسؤولة، فإنّه يجب تغذية وتنمية الاتجاهات السياسية والاجتماعية للجماهير على أساس من الفهم والتجاوب المتبادل عبر الحدود القومية للأطراف المشاركين في عمليات التكامل الدولي.

هـ. التحول في الولاءات القومية: حيث تدعم نتائج التكامل وتقدم أهدافه لا يمكن أن تحدث بطريقة إيجابية إلا إذا اقترن بتنفيذه حدوث تحوّل ولو تدريجي في صور الولاء، بحيث تنتقل من دائرة القيم القومية والأهداف الوطنية إلى قيم وأهداف ومؤسسات الكيان فوق القومي الذي خلقتة عملية التكامل.

وعلى الصعيد النظري، نستنتج أن النظرية الوظيفية حظيت باهتمام كبير من قبل كثير من المتخصصين في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، التي هي من أحدث فروع العلوم الاجتماعية، فهي بمنهجها العلمي التجريبي ترتبط في نشأتها بجهود الباحثين الأمريكيين، والغربيين بصفة عامة، في الحقبة اللاحقة للحرب العالمية الثانية، بل أن الجهود التي بذلت لربط هذه الدراسات بالمنهج العلمي التجريبي تكاد تقع كلها بعد تلك الحرب.

وقد برزت الدراسات الوظيفية -بشكلها القديم والجديد- في إطار البحوث المتعلقة بدراسات المنظمات الدولية، وحركة الاندماج الاقتصادي والتكامل بين الوحدات السياسية المختلفة، وذلك للقناعة التي سادت لدى الكثيرين بأن الدولة القومية لم

تعد قدرة على الوفاء بالتزامات شعبيها واحتياجاته المتعددة، أو عدم القدرة على العيش بمعزل عن الآخرين ماديا وأمنيا(العفاس، 2008، صفحة 106).

إن الوظيفية تعد مصدرا بالنسبة للتكامل الاقتصادي فهي تحدد الفلسفة والمبادئ.. ليأتي التكامل والاندماج محاولا – كوسيلة- تجسيد تلك الفلسفة وتلك المبادئ(بوعشة، 1999، صفحة 168). وهناتبدو الوظيفية الجديدة أكثر واقعية من الوظيفية التقليدية من حيث عدم فصلها بين الشؤون الاقتصادية والسياسية، ولكنها تقع في مشكلة الميكانيكية من حيث تصويرها لمسار التكامل في تطوره بشكل آلي –عملية انسحاب التكامل من قطاع أخف تنازعا إلى قطاع أوسع تنازعا- ولا بدّ من التذكير في هذا السياق أن كثيرا من خطوات الاندماج في السياسة الدنيا في إطار الجماعة الأوروبية كان وراءها إرادة سياسية دفعت بهذا الاتجاه وليس وضعا معيّنا انعكس آليا في وضع آخر.

وقد أثبتت الوقائع العملية ضعف الفرضية التي تعتبر أن البنى الدستورية والسياسية القائمة والقوى المستفيدة من ذلك: السلطة السياسية في كل دولة، لا بدّ أن تتراجع أمام ضغط جماعات المصالح المستفيدة من التكامل، ويبرز في هذا السياق قدرة المجلس الوزاري في المجموعة الأوروبية، وهو يمثل القوى الرسمية –الدول- في التأثير على مسار عمل المجموعة وحتى على سلوكية الأطراف غير الرسميين(حتي، 1985، صفحة 280)

ويظهر أيضا ضعف المسلّمة التي تقول بانتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة، وهذا إن كان ممكنا على صعيد أفراد فهو لم يحصل على صعيد سوسولوجي إن كان في شكل ولاء عند مجموعات أو قطاعات شعبية، خاصة وإن هذه المجموعات لم ولا تستطيع أن تكوّن إيديولوجية انصهار إقليمي على قاعدة منفعية تستقطب بها الولاء وتوظّفه لمصلحة المنظمة، وهي بذلك تحمل أكثر من قدراتها الحقيقية.

ومن ناحية أخرى، ليس من الضروري أن يكون لكل خطوة، حتى ولو كانت ناجحة بالمنظور التكاملي أثر إيجابي، فقد تفرز أحيانا آثار سلبية على العملية ككل. حيث يعتبر مفهوم الانتكاس **Spill Back** أيضا من المفاهيم التي طرحتها النظرية الوظيفية، وهي تعني الحالة التي يسجل فيها انسحابا من وضع معين خاص بالتزامات محددة بحيث لا تعد أحكام هذا الوضع منفذة أو مطاعة على نحو منتظم(العفاس، 2008، صفحة 141).

كما نستنتج أنه على النقيض من ظاهرة الانتشار، فإنّ نطاق العمل الجماعي المشترك وقدراته المؤسساتية تبدأ في التناقص، وقد تبرز هذه الظاهرة في الحقل الذي يكون محققا لوضع متوازن أو لارتباطات متقدمة، وعلى الرغم من أن الانتكاس قد لا يسبب مجازفات بالنسبة للنظام أو للمشروع التكاملي ككل، لكنه من المحتمل أن يخلق تحديدا لأحكام أو قواعد معينة تكون محلّ إشكال.

وإلى جانب هته العوامل السابقة، يأتي أحيانا غياب الإرادة السياسية التكاملية الناتجة عن انحسار المدّ الوحدوي ليضعف المسار الاندماجي(حتي، 1985، صفحة 181)، وخاصة بالشكل الآلي المطروح، وفي ظل غياب قنوات التأثير المباشرة المصالح في الدول المختلفة وغياب الترابط المباشر والفعلية بين المنظمات الإقليمية وجماعات المصالح تتعطلّ أكثر الفرضيات في

الوظيفية الجديدة حول المسار الاندماجي التدريجي في مختلف جوانبه، خاصة وأن السلطة السياسية في الدول تملك القدرة شبه المطلقة للتأثير في مسار التكامل سلبيًا أو إيجابيًا حتى ولو كان هناك مردود منفعي أو رمزي لقطاع شعبي أو لأكثرية القوى في تلك الدول، وذلك بنتيجة البنى السياسية القائمة فيها.

وتشترك الوظيفية والوظيفية الجديدة مع مجمل نظريات ومفاهيم الاندماج الغربية في فرضية خاطئة تقوم على إعطاء أولوية للقيم المنفعية على القيم الرمزية كعوامل أو حوافز في تحريك وتحديد السلوكية السياسية إن كان داخل الدولة أو في العلاقات الدولية متجاهلة الفروقات المجتمعية والنفسية بين المجتمعات الصناعية والمتقدمة والمجتمعات النامية، فالقيم الرمزية من قومية ودين ووطنية أثبتت أولويتها في العالم الثالث عامة، على القيم المنفعية-المادية في استقطاب الولاء وتحديد المسار السلوكي، بالتالي العلاقات السياسية بشكلها العام.

10. خاتمة:

في الأخير نقول أنه من بين الثغرات التي تعانها النظرية التكاملية عدم وجود تعريف مشترك لمفهوم التكامل أو اتفاق عام على مؤشرات التكامل، حيث يرى جوزيف ناي Joseph Nye أن سبب عدم وجود الاتفاق هذا راجع إلى أن بعض الباحثين يضع نموذج التكامل من خلال دراسته أسباب التكامل أو ديناميكية التكامل الاقتصادي، بينما يضع آخرون نماذجهم استنادًا لدراسة التكامل بعد انجازه، ومن هنا فإن اختلاف مؤشرات التكامل تؤثر على تباين التعريفات، فمثلاً بعض الباحثين يؤكدون على تدفق التعامل بين الأطراف مثل تدفق التجارة أو السياحة أو البريد أو أي شكل من أشكال الاتصال الفتي (دورتي و بالباليسغراف، 1985، صفحة 298).

لكن يبقى السؤال كما يقول إرنست هاس Ernst B. Haas هو: هل التعاملات بين الأطراف تسبق أم تسبب أم تعزز أم تنتج عن التكامل؟ والإجابة عن هذا السؤال له أهمية كبيرة عند وضع إطار نظري لظاهرة التكامل، فمثلاً الاتصال الاجتماعي عند دراسته، يبقى التساؤل هل ندرسه قبل التكامل؟ أم أنه نتيجة لحالة تكامل سادت الإقليم لعدة سنوات سابقة؟ ونكون بذلك لا نفعل سوى تطبيق نظرية الاتصال على مجتمع قائم ولكننا لا نعرف كيف وصل المجتمع إلى حالة التكامل الاقتصادي في الاتصال. بمعنى آخر، هل الاتصالات الموجودة داخل المجتمع هي السبب في التكامل؟ فإذا قلنا أنها سبب فيه، فذلك يعني أنها موجودة قبل، ولكن إذا كانت موجودة قبل التكامل ألا يعني ذلك أن هناك تكاملاً اقتصادياً سابقاً -غير الذي ندرسه- أو وجد مثل هذه الشبكة من الاتصالات وهنا تصبح المشكلة من السبب ومن النتيجة: التكامل أم الاتصالات؟.

قائمة المراجع

- (1) <http://www.fichier-pdf.fr/2011/01/25/mc1/mc1.pdf>. (s.d).
- (2) <http://ebooks.adelaide.edu.au/t/thucydides/crawley/>. Récupéré sur History of the Peloponnesian War.
- (3) <http://oxforddictionaries.com/definition/english/integration?q=integration>. (s.d). Récupéré sur definition of integration .

- Dussauge, P. e. (1991). Alliances Stratégiques : mode d'emploi. *revue française de gestion*, 4-18. (4)
- haas, r. (1970). The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing. (5)
international organization, 24(4).
- Hobbes, T. (s.d.). <http://ebooks.adelaide.edu.au/h/hobbes/thomas/h68l/>. Récupéré sur Leviathan. (6)
<http://www.fichier-pdf.fr/2011/01/25/mc1/mc1.pdf>. (s.d.). (7)
- kaplan, m. (1957). *System and Process in International politics*. new york : j.wiley. (8)
- Lieber, R. J. (1972). *Theory of World Politics*. Combridge, Massachusetts: Winthrop Publishers. (9)
- Lindberg, L. N. (1970). Political Integration as a Multidimensional Phenomenon Requiring Multivariate (10)
Measurement. *International Organization*, 24(4), 649-731.
- Machiavelli, N. (s.d.). <http://www.constitution.org/mac/prince00.htm>. Récupéré sur The Prince. (11)
- machlup, f. (1977). *A History of Thought on Economic Integration*. new york: columbia university press. (12)
- mitrany, d. (1971, jul). The Functional Approach in Historical Perspective. *international affairs*, 473. (13)
- Paul R.Viotti, M. V. (1999). *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond*. (14)
london: ally bacon.
- Roche, J. J. (1997). *Théories Des Relations Internationales*. paris: Montchrestien. (15)
- Roche, J.-J. (1997). *Théories des Relations Internationales*. paris: Montchrestien. (16)
- tnbergen, j. (1965). *International economic integration*. elsevier. (17)
- Viola, D. M. (2000). nternational Relations and European Integration Theory : The Role of the European (18)
Parliament. *Jean-Monnet WorkingPaper*, 26.
- Walt, S. (s.d.). nternational relations: One world, many theories. *Foreign Policy*1998. (19)
- (20) البديع، أ.ع. (1988). *العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة*. القاهرة: مكتبة عين شمس.
- (21) الربيعي، ف. خ. (s.d.). <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173879>. Récupéré sur خ. التكامل الاقتصادي بين الشروط التقليدية والشروط الحديثة.
- (22) العديب، ع. (s.d.). ali-hu.tripod.com/ali2.docwww. Récupéré sur العولمة والتكتلات الاقتصادية.
- (23) العفاس، ع. إ. (2008). *نظريات التكامل الدولي الإقليمي*. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.
- (24) الكيالي، ع. أ. (1986). *موسوعة السياسة*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- (25) الناصر، ج. ع. (2015). *التكامل: مقارنة مفاهيمية وتنظيرية*. مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية. 26,
- (26) باليسا، ب. (1964). *نظرية التكامل الاقتصادي*. ر. البراوي (Trad.)، القاهرة: دار النهضة العربية.
- (27) ببيلي، م. (2008). *الاتفاقيات التجارية الإقليمية*. مصر: وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي.
- (28) بوعشة، م. (1999). *التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات*. بيروت: دار الجيل.
- (29) بومدين، ط. (2011). *الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات*. الجزائر: كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع.
- (30) جراد، ع. أ. (1992). *العلاقات الدولية*. الجزائر: موفم للنشر.

- (31) حتي، ن. ي. (1985). *النظرية في العلاقات الدولية*. بيروت: دار الكتاب العربي.
- (32) حداد، ر. (2000). *العلاقات الدولية*. بيروت: دار الحقيقة.
- (33) دورتي، ج. &، بالباليسغراف، ر. (1985). *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. و. ع. الجي (Trad.)، الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- (34) سعيد، م. *Récupéré sur* <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3073.html>. (s.d.). الإشكاليات الأساسية للتنظير في التكامل الدولي.
- (35) لحسن، ع. م. (2010). *الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي*. مجلة الباحث، 07.
- (36) لوصيف، أ. (2010). *واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة*. كلية الحقوق، جامعة باتنة.
- (37) محرز، م. ع. (2001-2005). *نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة*. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- (38) محمد، ش. (1997). *المنهجية في التحليل السياسي*. الجزائر: د.د.ن.
- (39) مصباح، ع. (2006). *الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- (40) مصباح، ع. (2008). *نظريات تحليل التكامل الدولي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- (41) مقلد، أ. ص. (1986). *نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة*. الكويت: د.د.ن.
- (42) مقلد، أ. ص. (1991). *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- (43) نافع، أ. و. (s.d.). *التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي: الشراكة من أجل التنمية*. *Récupéré sur* <http://www.sahelmedias.net/opinion/1245--1.html>.